32 | نيسان - 2023

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التداول تصدر عن المعهد العراقي للحوار وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

01 عقدان من الفدرالية غير المتكافئة في العراق

02 كيف أضرت حرب العراق العلاقات الأمريكية بالمملكة العربية السعودية

03 كيف ربحت إيران حرب الولايات المتحدة في العراق

04 المياه والنفط ومستقبل المناخ في العراق بعد عام ٢٠٠٣

www. hewariraq. com

مؤسسة أكاديمية فكرية بحثية، تعنى بالدراسات والتخطيط الاستراتيجي، تأسست بعد التغيير في عام 2003، فكانت واحدة من اهم المشاريع التي تعنى بعملية صناعة القرارات وتحضير الخيارات وبدائلها من خلال المراقبة الدقيقة للاحداث الجارية وتداعياتها المحتملة عبر استشراف المستقبل لوضع المسارات اللازمة امام صانع القرار، حيث تقدم المؤسسة خرائط عمل متكاملة وملخصات تنفيذية و أوراق سياسات و تقارير تنتج عبر ندوات وورش تخصصية وابحاث يكتبها ويشرف عليها نخبة من كبار المختصين في الشؤون السياسية والاقتصاية والعسكرية والامنية وغيرها.

ويتميز المعهد العراقي للحوار بقربه من جميع مفاصل الدولة ومن حلقات صنع القرار لما يملكه من كفاءات تعد الابرز على المستوى العراقي وفي التخصصات كافة، وبهيئة ادارية تضم اسماء مميزة في الاوساط الاكاديمية والسياسية وبنخبة من المستشاريين من ذوي الخبرة والكفاية العلمية.

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks

نشرة محدودة التدا ول تصدر عن المعهد العراقي للحوار
وترصد ما تتناوله مراكز التفكير العالمية عن العراق

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

فريق التحرير

عباس راضي العامري
د. نصر محمد علي
د. كرار انور البديري
فيصل الياسري

+9647905400123
Head@hewariraq. com

عقدان من الفدرالية غير المتكافئة في العراق

الكاتب:

حمزة حداد

زميل مساعد في مركز الأمن الأمريكي الجديد وزميل زائر في المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية

المصدر:

مشروع ابحاث ومعلومات الشرق الأوسط MERIP

https://merip.org/04/2023/two-decades-of-uneven-federalism-in-iraq/

التاريخ:

نيسان 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار- د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

لقد عدّ أنصار الفيدرالية، مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، أنها الدواء الشافي الذي من شأنه حل أزمة الخدمات العامة وحماية الهويات مادون الوطنية. غير أن معارضوها اعتقدوا أنها ستعمل على تعميق الانقسامات في بلد مجزأ بالفعل وستكون بمثابة أداة للانفصال. ربح أنصار الفيدرالية، على الورق على الأقل. إذ كرست الفدرالية في الدستور العراقي في عام 2005 ولكن بعد مرور 20 عاماً، أثبتت انها مازالت تراوح مكانها.

إلى جانب العقبات السياسية والمقاومة من جانب الحكومة المركزية للتخلي عن السيطرة على الموارد المدرة للدخل، يفتقر العراق إلى مؤسسات الحكم اللامركزي. حتى عندما ضغط رؤساء الوزراء في العراق من أجل تحقيق اللامركزية في بعض الوزارات الفدرالية- كما فعل حيدر العبادي مع العديد من الوزارات بين عامي 2014- 2018 – فقد بدا أن المحافظات إما تعاني من المسؤولية أو أن الوزارات في بغداد ترفض تفويض السلطة.

IRAQ COPY

كان تحويل الدولة العراقية من دولة مركزية إلى دولة فدرالية أحد أكثر الأهداف السياسية الأكثر إلحاحاً لمهندسي الدولة وما سُمّي ببناة الأمة وراء الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

لقد عدّ أنصار الفيدرالية، مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، أنها الدواء الشافي الذي من شأنه حل أزمة الخدمات العامة وحماية الهويات مادون الوطنية. غير أن معارضوها اعتقدوا أنها ستعمل على تعميق الانقسامات في بلد مجزأ بالفعل وستكون بمثابة أداة للانفصال.

ربح أنصار الفيدرالية، على الورق على الأقل. إذ كرست الفدرالية في الدستور العراقي في عام 2005 ولكن بعد مرور 20 عاماً، أثبتت انها مازالت تراوح مكانها. يتكون العراق في الوقت الراهن من 18 محافظة، لكن ثلاثة منها فقط – دهوك واربيل والسليمانية- دُمجت في منطقة تتمتع بحكم ذاتي، كوردستان العراق، مع امتلاكها برلمان خاص ووزارات فرعية ورئيس الاقليمي. تحتفظ المحافظات الخمس عشرة الأخرى بعلاقة مركزية مع بغداد، على الرغم من أن لكل منها محافظ ومجلس محلي. واجهت تلك المحافظات التي حاولت تشكيل إقليمها الخاص على مدى العقدين الماضيين عقبات مختلفة من الحكومة المركزية وكوردستان العراق، الأمر الذي يضمن بقاء أي وعود بالفدرالية غير متساوية وغير محققة.

صنع العراق الفدرالي

يعود الضغط من أجل الفدرالية العراقية إلى تاريخ سابق على العام 2003. ففي عام 1991 تمردت المحافظات التسع ذات الأغلبية الشيعية الواقعة جنوب العراق، إلى جانب محافظتي كوردستان العراق وكركوك، على الرئيس صدام حسين وحزب البعث الحاكم. اندلعت الانتفاضات بسبب هزيمة الجيش العراقي في حرب الخليج وتراكم المظالم الاقتصادية والسياسية داخل المجتمعات الشيعية والكوردية التي اضطهدت في ظل حكم البعث. أتاحت منطقة الحظر الجوي في الشمال التي أنشأتها الولايات المتحدة الأمريكية فوق

المحافظات الكوردية درجة من الاستقلال السياسي، وتمكنت المنطقة من انشاء مؤسسات سياسية مستقلة. على الرغم من منطقة حظر الطيران في الجنوب، استمر شيعة العراق في العيش تحت وطأة القمع والانتقام البعثي لمدة 12 عاماً أخرى[1].

واستمرت الفدرالية من كونها قضية مهمة للعديد من قادة المعارضة في المنفى في العراق، مثل جلال الطالباني وأحمد الجلبي، بعد عام 1991 وطرحوا هذه القضية مراراً وتكراراً في المؤتمرات التي نُظّمت في الولايات المتحدة وكوردستان العراق[2]. عززت حملة صدام حسين للتطهير العرقي ضد الكورد مساعيهم لإقامة دولة. ومع ذلك لم يكن الكورد العراقيون، المحاطين بالدول التي لديها علاقات مثيرة للجدل مع سكانها الكورد، قادرين على الضغط من أجل الحكم الذاتي إلا ضمن معايير العراق الفيدرالي. إذ أعطت الولايات المتحدة، في المدة التي سبقت غزو عام 2003 وما بعده، الأولوية لسياسة عراق واحد، ويرجع ذلك، إلى حد ما، لإرضاء حليفها في حلف شمال الأطلسي (الناتو) تركيا.

أجريت انتخابات لاختيار اعضاء لجنة لكتابة دستور جديد في كانون الثاني / يناير عام 2005. وأقرت الأحزاب السياسية العراقية التي شاركت في العملية بوضع خاص لكوردستان العراق ووافقت على انشاء كيان فيدرالي متميز داخل العراق يكون له اعتراف دستوري. لكنهم لم يتمكنوا من الاتفاق على ما إذا كان ينبغي تخصيص وضع مماثل للمحافظات المتبقية.

لم تدعم معظم أحزاب المعارضة الشيعية، على سبيل المثال، الفيدرالية خارج كوردستان العراق. إذ اعتقدت هذه الأحـزاب ان الديمقراطية المركزية قد منحت الشيعة، الأغلبية الديموغرافية في العراق، الضمان على أنهم لن يتعرضوا للاضطهاد من جانب حكم الأقلية مرة أخرى، كما كان الحال في ظل الحكم البعثي. كان أحد الاستثناءات هو المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق- وهو حزب إسلامي أسس في المنفى في إيران وتمكن من إقامة علاقات وثيقة مع الأحـزاب الكوردية. فقد اقترح المجلس الأعلى للثورة

IRAQ COPY

الإسلامية في العراق في عام 2005 انشاء منطقة واحدة تضم تسعة محافظات ذات أغلبية شيعية جنوب بغداد، وهو مسعى لم ينجح في نهاية المطاف.

وقد أثرت الأحزاب الكوردية، في غضون ذلك، مثل الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني، على صياغة الدستور. إذ دعمت هذه الأحزاب قيام دولة عراقية اتحادية تعترف بكوردستان بوصفها اقليماً فيدرالياً، لكنها تترك المجال مفتوحاً أمام المحافظات الأخرى (باستثناء بغداد) لتصبح أقاليم.

وتم لاحقاً تضمين الأحزاب السياسية السنّية، مثل الحزب الإسلامي العراقي- الذي قاطع في البداية انتخابات اللجنة الدستورية- في عملية صياغة الدستور. وعارضت هذه الأحزاب لغة الفيدرالية لصالح دولة مركزية تقليدية وعاصمتها بغداد. وفي استفتاء عام 2005، صوتت ثلاث محافظات ذات أغلبية سنّية، وهي الأنبار ونينوى وصلاح الدين لرفض الدستور الجديد، غير أن أصواتها لم تكن كافية لمنع اعتماده.

وقد نصت الوثيقة الدستورية النهائية- التي تم المصادقة عليها في تشرين الأول / أكتوبر عام 2005 على انشاء نظام فدرالي «يتكون من عاصمة وأقاليم ومحافظات لامركزية، إلى جانب إدارات محلية[3]. وقد اعترفت المادة 117 بكوردستان بوصفها اقليماً رسمياً ولكن ضمن الدولة العراقية فقط. كما نص الدستور على انشاء مناطق جديدة. وقد نصت المادة 119 على طريقتين لإجراء استفتاء على أن تصبح المحافظة اقليماً: جمع تواقيع 10% من الناخبين في المحافظة أو الحصول على موافقة ثلث أعضاء مجلس المحافظة. وفي كلتا الحالتين، يجب أن تشارك المفوضية العليا المستقلة للانتخابات- وهي هيأة أسست في عام 2004- في الاستفتاء وتنسيق جمع التوقيعات.

IRAQ COPY

لا أقاليم جديدة

حاولت العديد من المحافظات أن تغدو اقاليم خلال السنوات الثماني الماضية التي قضاها رئيس الوزراء السابق نوري المالكي في المنصب بين عامي 2006 و 2014، لكن لم يحقق أي من هذه الجهود نجاحاً.

فعلى سبيل المثال، قاد محافظ البصرة السابق في عام 2008 وائل عبد اللطيف أكثر الجهود جدية لتحويل البصرة إلى إقليم. بحلول ذلك الوقت، كان من الواضح لمواطني البصرة انه على الرغم من أن محافظتهم تنتج معظم ثروة العراق النفطية، إلا أنها كانت متخلفة، وبالأخص على النقيض من كوردستان العراق (الغنية بالنفط أيضاً). يعتقد العديد من المواطنين والقادة المحليين ان الفيدرالية ستمكن البصرة من استعمال مواردها لتحسين مستوى معيشة سكانها عبر توفير خدمات وحكم أفضل. بيد أن هذه الجهود قوبلت بمقاومة من جانب المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، التي اتهمها عبد اللطيف باستعمال تكتيكات لثني الناس عن دعم الاستفتاء. فعلى سبيل المثال فتحت المفوضية عدداً صغيراً فقط من مراكز الاقتراع مقارنة بالتي تتطلبها محافظة كبيرة مثل البصرة.

اعتقد عبد اللطيف ان اللجنة تأثرت بالسياسيين في بغداد الذين كانوا يخشون ان زيادة الحكم الذاتي في البصرة سيعيق قدرة بغداد على الحكم[4]. كانت بغداد قلقة من فقدان الموارد المالية إذا ماسيطر إقليم البصرة على عائداتها النفطية، كما كان عليه الحال في بعض الأحيان في كوردستان العراق.

تواصل البصرة في الوقت الراهن الضغط من أجل الفيدرالية، بوصفها إقليماً قائماً بذاته تارةً وبالتنسيق مع محافظتي ميسان وذي قار الجنوبيتين تارةً أخرى. اولئك الذين يدعون إلى الاقليم في البصرة أوضحوا أنهم يعارضون تفكك العراق ولايتطلعون إلى الحلول محل بغداد.

كما مُنعت محافظات أخرى مثل ديالى وصلاح الدين في وسط العراق من إجراء استفتاء خلال مدة حكم المالكي- حتى بعد أن

IRAQ COPY

صوت أكثر من ثلث اعضاء مجالسها المحلية لصالح الاقليم في عام 2011[5]. عارضت الأحزاب السياسية الشيعية الرئيسية بما في ذلك حزب الدعوة الإسلامية بزعامة المالكي الدعوة للأقاليم في هذا المحافظات على الرغم من أن أحد الأحزاب وهو المجلس الأعلى الإسلامي العراقي (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية سابقاً) حاول هو نفسه تشكيل إقليم. وقد زعم القادة السياسيون في بغداد أن الضغط من أجل إقامة إقليم في ديالى وصلاح الدين من شأنه أن يُضعف الحكومة الفدرالية. كما رفضوا إجراء استفتاء على أساس أنه كان مدفوعاً بالطائفية (المحافظتان ذات أغلبية سنّية). وقد عزز من هذا الانطباع ان صلاح الدين صوتت ضد الدستور في عام 2005، ثم حاولت استعمال المادة 119 للضغط من أجل اقامة اقليم بعد ست سنوات.

من العقبات الأخرى التي حالت دون إجراء ديالى وصلاح الدين الاستفتاء ان كلتا المحافظتين تتضمنان أرضٍ تعد متنازع عليها بين حكومة اقليم كوردستان والحكومة العراقية الفيدرالية. وفي الوقت الذي لايذكر فيه الدستور كركوك إلا ضمن المناطق المتنازع عليها، فان حكومة اقليم كوردستان تعد أجزاء من نينوى وديالى وصلاح الدين تنتمي إلى كوردستان العراق، مستشهدة بمزاعم تاريخية سبقت سياسات التهجير البعثي. يعترض السكان المحليون من غير الكورد، الذي كافحوا للحفاظ على التوازن بين حكومة بغداد وحكومة اقليم كوردستان، على هذه الادعاءات[6].

لقد كانت قضية المناطق المتنازع عليها شوكة في العلاقات بين الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان. نص دستور عام 2005 على إجراء استفتاء بحلول 31 كانون الأول / ديسمبر عام 2007، لتحديد وضع كركوك والأراضي الأخرى المتنازع عليها. غير أنه حتى من آذار / مارس 2023 لم يتم اجراء مثل هذا الاستفتاء. والواقع ان صانعي السياسة العراقيين عالقون في نقاش قانوني بشأن ما إذا كانت هذه القضية ماتزال بحاجة إلى حل على الإطلاق، أو ما إذا كانت حقيقة انقضاء الموعد النهائي تعني أنها لم تعد ذات صلة.

IRAQ COPY

لقد عانت المناطق المتنازع عليها مثل كركوك، وسهل نينوى، وسنجار على مر السنين بسبب إهمال الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كوردستان على السواء. وفي الوقت نفسه. فان مسارات التغيير محدودة. تخشى الأحـزاب الكوردية من أن تشكل هذه الأراضي المتنازع عليها، إذا ما أُتيح أمامها الخيار، اقليماً مستقلاً عوضاً عن الانضمام إلى كوردستان العراق. بالنسبة للمناطق الأكبر مثل سنجار أو تلعفر، فان الخطوة الأولى هي أن تصبح محافظة، الأمر الذي يتطلب موافقة مجلس الوزراء والبرلمان. وفي حالة كركوك، وهي محافظة، يمكنها قانوناً تشكيل إقليمها الخاص تبعاً للمادة 119 من الدستور، ولكن من المرجح أن تواجه معارضة مماثلة لتلك التي تعرضت لها ديالى وصلاح الدين والبصرة.

مستقبل الفيدرالية العراقية

على الرغم من الضغط من أجل الفيدرالية من جانب الحزب الديمقراطي الكوردستاني والاتحاد الوطني الكوردستاني والمجلس الأعلى الإسلامي، لم تطرأ تغييرات على البنية الفيدرالية للعراق بخلاف تكريس كوردستان بوصفها إقليماً في الدستور.

اولئك الذين يخشون الفيدرالية يعدونها على بعد خطوة واحدة من الانفصال. وقد تعززت هذه المخاوف عبر استفتاء الاستقلال في كوردستان العراق في 25 أيلول / سبتمبر عام 2017، والذي أجري أيضاً في المناطق المتنازع عليها. وعلى الرغم من ان بغداد رفضت الاستفتاء وان حكومة إقليم كوردستان ادعت في وقت لاحق ان الاستفتاء غير ملزم، إلا أنه عزز الاعتقاد في أوساط العديد من العراقيين بان الاقليم ماهو إلا الخطوة الأولى صوب الاستقلال.

إلى جانب العقبات السياسية والمقاومة من جانب الحكومة المركزية للتخلي عن السيطرة على الموارد المدرة للدخل، يفتقر العراق إلى مؤسسات الحكم اللامركزي. حتى عندما ضغط رؤساء الـوزراء في العراق من أجل تحقيق اللامركزية في بعض الـوزارات الفيدرالية- كما فعل حيدر العبادي مع العديد من الوزارات بين عامي

2014- 2018 – فقد بدا أن المحافظات إما تعاني من المسؤولية أو أن الوزارات في بغداد ترفض تفويض السلطة[7]. زد على ذلك، إلى أن تصبح العلاقة بين بغداد وكوردستان العراق مستقرة وتحل الخلافات طويلة الأمد، فمن غير المرجح أن تتشكل أقاليم أخرى.

Endnotes

1 - Marsin Alshamary & Hamzeh Hadad, "The Collective Neglect of Southern Iraq: Missed Opportunities for Development and Good Governance," International Peacekeeping, February 2023.

2 - United States Department of State, "The Future of Iraq Project," November 2002.

3 - Iraq's Constitution of 2005. Available in English at constituteproject.org

4 -Author interview with Dr. Wael Abdul Latif in Baghdad, April 2022 ,18.

5 - Joel Wing, "Push To Make Iraq's Diyala Province An Autonomous Region Fades," Ekurd Daily, December 2011 ,30.

6 - Shamiran Mako, "Negotiating Peace in Iraq's Disputed Territories: Modifying the Sinjar Agreement," Lawfare, January 2021 ,17.

7- Ali Al-Mawlawi and Sajad Jiyad, "Confusion and contention: understanding the failings of decentralisation in Iraq," LSE Middle East Centre, 2021.

الملاحظات:

- لم يزل موضوع الفدرالية في العراق مثار جدل ومازالت الاشكاليات التي تولدت عنها من دون حل على الرغم من مرور ثمانية عشر عاماً على المصادقة على دستور جمهورية العراق لعام 2005، فما زالت الخلافات بين الحكومة الاتحادية وحكومة اقليم كوردستان، بشأن قطاع النفط والغاز، وماسُمّي بالمناطق المتنازع عليها والمادة 140 من الدستور، وقوات حرس الاقليم (البيشمركة)، من دون حل ولا أمل في التوصل إلى تسوية بشأنها.
- في ظل عدم الوصول إلى تسوية بشأن الإشكاليات المذكورة آنفاً، تحكمت سياسة الأمر الواقع في التعامل مع تلك القضايا طيلة المدة الماضية.
- عمد دستور جمهورية العراق على توزيع الصلاحيات بطريقة جعل الاختصاصات الحصرية (المادة 110) من نصيب الحكومة الاتحادية، الأمر الذي تركها بصلاحيات ضيقة واستثنائية خلافاً للتقاليد التي سارت عليها الدول الاتحادية.
- أجاز دستور جمهورية العراق لعام 2005 تشكيل الاقاليم إلى جانب اقليم كوردستان، وقد استندت إلى ذلك عدد من المحافظات في مطالباتها بتشكيل أقاليم فيدرالية خاصة بها بحجة تحسين الواقع الخدمي فيها إلا ان تلك الدعوات لم تأخذ في الحسبان انها تفتقر للقدرة المؤسساتية على إدارة الإقليم المستحدث، كما انها بالأساس أخفقت في استثمار الصلاحيات الواسعة التي منحت اليها بموجب قانون مجالس المحافظات والتعديلات التي أجريت عليه، ناهيك عن المشاكل التي ستتولد عن انشاء مثل هذه الأقاليم (المناطق المتنازع عليها، ادارة الموارد الطبيعية... وغيرها). وفي نهاية المطاف لم تكن تجربة اقليم كوردستان ناجحة تماماً فما يزال الاقليم من دون دستور(كما يشترط ذلك دستور جمهورية العراق لعام 2005) ومازال النظام السياسي فيه من دون هوية واضحة، وغير ذلك العديد من الاشكاليات.

كيف أضرت حرب العراق العلاقات الأمريكية بالمملكة العربية السعودية

الكاتب:
كاثرين هارفي
استاذ مساعد في الدراسات الأمنية في جامعة جورتاون

المصدر:
الواشنطن بوست
https://www.washingtonpost.com/made-by-history/17/03/2023/iraq-saudi-arabia-saddam-hussein/

التاريخ:
17آذار 2023

ترجمة وتحرير:
المعهد العراقي للحوار- د. نصر محمد علي

ملخص تنفيذي

يرجع قرار غزو العراق بجذوره إلى الجهود التي بُذلت طوال عقد من الزمان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية –أقرب حليف عربي للولايات المتحدة الأمريكية تاريخياً والجار الجنوبي للعراق- للتخلص من الدكتاتور العراقي الذي عدوه تهديداً إقليمياً. خلال معظم العقد الماضي، كان لدى القادة الأمريكيين والسعوديين أفكار مماثلة بشأن كيفية القيام بذلك. لم يكن لديهم أي طموحات كبيرة لإعادة تشكيل العراق. لقد أرادوا ببساطة دكتاتوراً عراقياً أقل تهديداً.

ثم أطاح بوش بصدام حسين في نهاية المطاف عام 2003، لكن كانت بطريقة بغيضة للسعوديين. فقد صدموا، بان بوش شرع بإعادة تنظيم شاملة للنظام السياسي في العراق، بطريقة مكّنت الشيعة العراقيين من الوصول إلى السلطة، مما أفاد إيران في نهاية المطاف. خلفت الإطاحة بصدام حسين، عندما حدثت أخيراً، شرخاً بين الحليفين. فقد شعر السعوديون بخيانة الأمريكيين العميقة ورفضوا مساعدتهم على تحقيق الاستقرار في عراق مابعد صدام حسين.

يصادف اليوم الذكرى العشرين للغزو الأمريكي للعراق، وقد بلغت المرحلة الأولى من غزو العراق التي ذروتها بسقوط الديكتاتور صدام حسين وزوال نظامه الاستبدادي الذي كان يهيمن عليه السنّة. وزعمت إدارة جورج دبليو بوش أن السبب المنطقي للغزو كان تفكيك أسلحة الدمار الشامل المفترضة التي كان يمتلكها صدام حسين – والتي كان من الممكن أن ينقلها، نظرياً، إلى الإرهابيين على غرار تنظيم القاعدة. ولم يُعثر على أسلحة دمار شامل، الأمر الذي جعل الأمريكيين يشككون بشأن الدوافع الحقيقية للحرب.

لماذا اذن غزت الولايات المتحدة العراق، وشنّت حرباً أودت بحياة الآلاف من الجنود الأمريكيين ومئات الآلاف من المدنيين العراقيين، وكلفت 2 ترليون دولار؟

يرجع القرار بجذوره إلى الجهود التي بُذلت طوال عقد من الزمان من جانب الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة العربية السعودية – أقرب حليف عربي للولايات المتحدة الأمريكية تاريخياً والجار الجنوبي للعراق- للتخلص من الدكتاتور العراقي الذي عدوه تهديداً إقليمياً. خلال معظم العقد الماضي، كان لدى القادة الأمريكيين والسعوديين أفكار مماثلة بشأن كيفية القيام بذلك. لكن لم يكن لديهم أي طموحات كبيرة لإعادة تشكيل العراق. لقد أرادوا ببساطة دكتاتوراً عراقياً أقل تهديداً.

ثم أطاح بوش بصدام حسين في نهاية المطاف عام 2003، لكن كانت بطريقة بغيضة للسعوديين. فقد صدموا، بان بوش شرع بإعادة تنظيم شاملة للنظام السياسي في العراق، بطريقة مكّنت الشيعة العراقيين من الوصول إلى السلطة، مما أفاد إيران في نهاية المطاف. خلفت الإطاحة بصدام حسين، عندما حدثت أخيراً، شرخاً بين الحليفين. فقد شعر السعوديون بخيانة الأمريكيين العميقة ورفضوا مساعدتهم على تحقيق الاستقرار في عراق مابعد صدام حسين.

كانت السعودية تبذل قصارى جهدها في سبيل الاطاحة بصدام حسين منذ عام 1990، عندما شن الأخير غزوه غير المدروس للكويت. إذ استولت القوات العراقية على المشيخة العربية الصغيرة

IRAQ COPY

في آب/ أغسطس من ذلك العام وكانت تلك القوات على وشك غزو المملكة العربية السعودية. اعتقد السعوديون ان ذلك الغزو قد حال دونه الانتشار السريع للقوات الأمريكية في المملكة. بعد ذلك، باتوا، تبعاً لوزير الخارجية جيمس بيكر « العضو الأكثر عدوانية» في التحالف الدولي لتحرير الكويت. يذكر بيكر في روايته عن هذه الحقبة ان السعوديين لم يرغبوا في إخراج القوات العراقية من الكويت- بل أرادوا «تدمير» صدام حسين.

اعتقد أعضاء تحالف حرب الخليج 1990-1991 - الدول الغربية مثل الولايات المتحدة، وفرنسا، وبريطانيا، وكذلك دول مثل المملكة العربية السعودية، ومصر، وسوريا- ان سقوط صدام حسين سيكون نتيجة طبيعية لطرد العراقيين من الكويت. لقد ظنوا انه لايوجد دكتاتور يمكنه النجاة من مثل هذه الهزيمة المذلة.

بعد قبول صدام حسين لوقف اطلاق النار في أواخر شباط / فبراير 1991، سرعان ما انتشرت الانتفاضات كالنار في الهشيم في أنحاء معاقل الشيعة والكورد كافة في العراق. أثار هذا الأمر جدلاً كبيراً بين القادة الأمريكيين والسعوديين بشأن ما إذا كان ينبغي عليهم دعم التمرد العراقي.

دعا السعوديون بقوة إلى تسليح المتمردين على أمل أن يُفضي ذلك إلى الضغط على الجيش العراقي لتنحية صدام. غير ان فريق السياسة الخارجية للرئيس جورج بوش عدوا ان مثل هذه الخطوة تنطوي على مخاطرة كبيرة. إذ كانوا يأملون في حدوث انقلاب عسكري في نهاية الحرب، وليس انتفاضة شعبية، التي اعتقدوا انها تخاطر بالتحول إلى حرب أهلية مزعزعة للاستقرار يمكن أن تفيد إيران.

ومن وجهة نظر السعودية كانت طهران أضعف من أن تستغل في ذلك الوقت، بعد ثلاث سنوات من انتهاء الحرب العراقية الإيرانية. مع ذلك، شعر السعوديون بأسى دائم إزاء ذلك، عندما سمح بوش لقوات صدام بسحق التمرد.

وفيما ترك هذا القرار الدكتاتور في السلطة عام 1991، سمحت إدارة بوش ببرنامج سري لوكالة المخابرات المركزية CIA للتخلص

من صدام حسين، والذي أبقى عليه الرئيس كلينتون وبدعم من السعوديين، وكانت الفكرة هي إثارة انقلاب بمساعدة المنشقين العراقيين. ويتم عزل صدام حسين ويستبدل بحاكم مستبد آخر. غير ان صدام حسين كشف المؤامرة وأعدم ثمانين ضابطاً عراقياً. وبدأت وكالة المخابرات المركزية CIA تفقد الثقة في جهود الانقلاب.

استمر السعوديون في دفع واشنطن للتخلص من صدام حسين. ومع ذلك كان الدافع لرفض فريق السياسة الخارجية الأمريكية لكلينتون هو نفسه الذي دفع مستشاري بوش إلى رفضه عام 1991. صحيح انهم أرادوا رحيل صدام لكنهم كانوا يخشون زعزعة استقرار العراق لصالح إيران. بمرور الوقت، استسلم فريق كلينتون لاستمرار صدام بالسلطة في السلطة.

أعادت هجمات الحادي عشر من أيلول/ سبتمبر، موضوع الإطاحة بصدام حسين إلى جدول الأعمال وأمام أنظار جورج دبليو بوش. اعتقد العديد من مستشاري بوش ان سياسة الولايات المتحدة حيال العراق باتت سلبية للغاية واستعملوا الهجمات الإرهابية لاتباع نهج أكثر تشدداً. ونظراً لإخفاقات وكالة المخابرات المركزية CIA السابقة فقد نصحت الإدارة بأن الأمر سيتطلب غزواً عسكرياً للإطاحة بالرئيس العراقي. وبقدر ما كانوا يكرهون صدام، فقد كانوا يخشون، كما فعل بوش الأب وكلينتون من قبلهم، من أن التدخل العسكري الكبير سيفضي إلى فراغ في السلطة في بغداد من شأنه أن يزعزع استقرار المنطقة ويفيد إيران في نهاية المطاف. وقد أظهر الأمريكيون خلال تسعينيات من القرن الفائت قلقاً أكثر من السعوديين بشأن تداعيات زعزعة استقرار العراق. غير انه في عام 2003 عُكست هذه الأدوار. فبعد أن دفع السعوديون واشنطن لسنوات لاتخاذ المزيد من الإجراءات، بدا أنهم قلقون غداة الغزو بأن الأمريكيين كانوا على وشك اتخاذ الكثير من الإجراءات.

انفصل السعوديون على نحو لارجعة فيه عن إدارة جورج دبليو بوش بسبب رؤيتها لعراق مابعد صدام حسين. عد بوش ان الديمقراطية هي الحل لأمراض الشرق الأوسط كان ملتزماً بإقامة

نظام ديمقراطي في العراق، وكانت النتيجة الطبيعية لذلك وصول الأغلبية الشيعية المكبوتة في العراق إلى السلطة. وظل السعوديون ملتزمين بالحفاظ على العراق بوصفه دولة استبدادية سنية- وهو الهدف الذي تقاسموه مع الرئيس الأول بوش وكلينتون. فبالنسبة للسعوديين كانت القوة الشيعية في بغداد لعنة لهم، نظراً إلى اهتمامهم التاريخي بموازنة إيران والعراق ضد بعضهما البعض. وبينما كان بوش الأب وكلينتون يفكران أيضاً في تـوازن القوى، رفض بوش الأصغر مثل هذه الصيغ. وأعرب عن اعتقاده ان جلب الديمقراطية للعراق سيكون له آثار غير مباشرة مفيد في أنحاء المنطقة كافة.

شعر السعوديون بالذعر عندما أطلق الأمريكيون، بعد الغزو، إصلاحاً شاملاً للنظام السياسي في العراق. فمع وصول شيعة العراق إلى السلطة عبر انتخابات ديمقراطية في عام 2005، خلص حاكم المملكة العربية السعودية آنذاك، الملك عبد الله، إلى البلاد التي قد ضاعت أمام النفوذ الإيراني. شعر عبد الله بخيانة عميقة من جانب الأمريكيين، الذي وجد أن مشروعهم في العراق لايمكن تفسيره. فيما مارست ادارة بوش ضغوطاً كبيرة على عبد الله للانخراط مع العراق الجديد للمساعدة في استقرار البلد المضطرب، إلا ان الملك رفض. ولم تبدأ المملكة العربية السعودية في تطبيع العلاقات مع العراق إلا بعد وفاة عبد الله في عام 2015.

باختصار تسببت الإطاحة بصدام حسين عندما حدثت أخيراً في عام 2003، إلى فقدان السعوديين ثقة كبيرة بحليفهم الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى تفاقم الخلاف بين الاثنين الذي بدأ مع 11 أيلول / سبتمبر وتفاقم منذ ذلك الحين.

بالنسبة للأمريكيين، فان العداء السعودي لعراق مابعد صدام حسين أعاق جهود تحقيق الاستقرار في البلاد. لقد اعتمد نجاح بوش الابن في العراق، إلى حد ما، على قبول جيرانه العرب، ولاسيما السعودية. غير أن غياب الدعم السعودي قد أدى إلى إضعاف العراق وتركه معتمداً على إيران.

يذكرنا هذا التاريخ بانه لم تكن هناك طريقة جيدة للتخلص من صدام حسين. صحيح ان الزعيم العراقي كان يشكل خطراً غير ان تكلفة تنحيته كانت طائفة مروعة من الحروب. مايزال العراق ودول الشرق الأوسط والولايات المتحدة يتعافون من تلك الحروب اليوم – بعد عشرين عاماً كاملة.

الملاحظات:

- على الرغم من اتفاق المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الأمريكية على ضرورة غزو العراق وتغيير النظام فيه إلا انهما لم يمتلكا رؤية لكيفية ادارة العراق بشأن مرحلة مابعد الغزو، لذا كانت لدى البلدان أولويات مختلفة الأمر الذي أحدث، تبعاً للمقالة، شرخاً في العلاقة بينهما حال دون انخراط المملكة العربية السعودية ايجابياً في العراق.
- لم تصغ ادارة بوش الابن إلى كل التحذيرات وتقييمات اطلقتها اجهزة استخباراتية ومؤسسات أخرى بشأن الاثار المترتبة على غزو العراق من حيث الفراغ الأمني، وأمن الحدود، والتدخل الاقليمي، والعلاقات الاثنية. .. وغيرها الأمـر الـذي ادخـل الـعـراق في اتـون الفوضى والفساد وموجات من الاقتتال والحروب.

كيف ربحت إيران حرب الولايات المتحدة في العراق

كنز من المراسلات الاستخبارية السرية الذي حصلت عليه صحيفة الانترسبت يكشف عن مكاسب طهران السياسية في العراق منذ عام ٢٠٠٣

الكاتب:

مرتضى حسين

مراسل لدى الانترسيبت وكاتب في قضايا الامن القومي والسياسة الخارجية.

المصدر:

The Intercept

https://theintercept.com/17/03/2023/iraq-war-iran-cables/

التاريخ:

١٧ اذار ٢٠٢٣

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار - فيصل عبد اللطيف

ملخص تنفيذي

تتمتع ايران اليوم بنفوذ استثنائي ووصول الى النظام السياسي والاقتصادي العراقي, في الوقت الذي تراجعت فيه الولايات المتحدة لتصبح لاعبا ثانويا. العراقيون أنفسهم لا يزالون منقسمين بحدة: فالكثير من نخبهم السياسية هم حلفاء مقربون لإيران. ففي الوقت الذي ساعد فيه مسؤولون إيرانيون بعمليات تدريب وتنظيم قوات الامن العراقية المرتبطة عقائديا بالجمهورية الإسلامية, في نشاطات تم توثيقها بشكل تفصيلي في المراسلات الاستخبارية الايرانية, قام هؤلاء المسؤولون بشكل روتيني بالانخراط في جهود الترويج لتسنم سياسيهم المفضلين في داخل العراق ادوار مهمة في الحكومة العراقية لحماية المصالح السياسية والاقتصادية الإيرانية. غطي ارشيف وثائق وزارة الاستخبارات والامن الإيرانية غالبا تقارير فردية لمحادثات ونشاطات استخبارية تم تنفيذها من قبل وكلاء إيرانيين في داخل العراق. ولكن بالمجمل, تصور هذه الوثائق النفوذ الإيراني السياسي والأمني وحتى الثقافي الواسع على المجتمع العراقي في ضوء الفراغ الذي خلقه الغزو الأمريكي.

في شهر يناير من العام 2015, عندما كان مسلحي الدولة الإسلامية يقومون بشن هجومهم على امتداد الأراضي السورية والعراقية, جلس أحد ضباط المخابرات الإيرانية, والمعروف بين زملائه باسمه المستعار البروجردي, في اجتماع مع مسؤول عراقي مهم في وقته, الا وهو رئيس الوزراء العراقي حيدر العبادي.

الاجتماع الذي تم عقده في مكتب العبادي في القصر الرئاسي في بغداد جرى «من دون حضور الامن او أي شخص ثالث,» وفقا لتقرير تناول الحوار الذي دار اثناء اللقاء وتم تسريبه ضمن أرشيف مخاطبات وزارة الاستخبارات والامن الإيرانية.

العبادي كان أحد أعضاء النخبة السياسية العراقية في المهجر, وغالبيتها من الشيعة, والذين عادوا ليستلموا السلطة في العراق بعد الغزو الأمريكي. لقد ناقش الرجلان جملة من المواضيع بما في ذلك تهديد داعش للدولة العراقية ودور القوى الأجنبية مثل تركيا والسعودية في المنطقة, واخيرا الموقف الغربي. واتفق الطرفان على واحدة من هذه النقاط على اقل تقدير: بالرغم تهديد داعش والقوى الإقليمية الأخرى, الا ان الظروف السياسية التي افرزها الغزو الأمريكي للعراق والاطاحة بصدام حسين خلقت فرصة للجمهورية الإسلامية في إيران ولحلفائها من النخب العراقية «لانتهاز هذا الوضع», وفقا لتقرير وزارة الاستخبارات والامن الإيرانية.

بعد مرور عشرين عاما على غزو القوات الامريكية للعراق, تسلط الوثائق الاستخبارية الإيرانية السرية والتي تمت تسريبها الى صحيفة الانترسبت وتم نشرها ضمن سلسلة من الحلقات في بداية عام ٢٠١٩ الضوء على سؤال مهم يتعلق بالمنتصر الحقيقي في هذه الحرب.

هنالك منتصر واضح كما يمكن الاستنتاج من عشرات الصفحات من الوثائق السرية المسربة, الا وهي إيران.

تتمتع إيـران اليوم بنفوذ استثنائي ووصـول الى النظام السياسي والاقتصادي العراقي, في الوقت الذي تراجعت فيه الولايات المتحدة لتصبح لاعبا ثانويا. العراقيون أنفسهم لا يزالون منقسمين بحدة: فالكثير من نخبهم السياسية هم حلفاء مقربون لإيـران. وتقدم وثائق وزارة

الاستخبارات والامن الإيرانية, والتي كتبت في الفترة بين عام ٢٠١٣ و٢٠١٥ ووصلت ذروتها خلال الحملة الدولية بالضد من داعش, امثلة وافية عن توسع النفوذ الإيراني في العراق. في الوقت الذي ساعد فيه مسؤولون إيرانيون بعمليات تدريب وتنظيم قوات الامن العراقية المرتبطة عقائديا بالجمهورية الإسلامية, في نشاطات تم توثيقها بشكل تفصيلي في هذه المراسلات, قام هؤلاء المسؤولون بشكل روتيني بالانخراط في الترويج لتسنم سياسيهم المفضلين في داخل العراق ادوار مهمة في الحكومة العراقية لحماية المصالح السياسية والاقتصادية الإيرانية. أحد التقارير السرية الصادرة في عام ٢٠١٤ التي تضمنتها الوثائق الإيرانية المسربة وصف عادل عبد المهدي والذي سيصبح لاحقا رئيسا لوزراء العراق بكونه يمتلك «علاقة خاصة» مع إيران وذكر هذا التقرير مجموعة من الأسماء لأعضاء الكابينة الحكومية المقربين من الجمهورية الإسلامية ـ غالبا اشخاص كانوا قد قضوا سنوات طويلة في المنفى داخل إيران. ناقشت هذه المراسلات كيف ان هذه العلاقات الوطيدة عادت بالنفع على إيران بما في ذلك السماح لإيران من قبل مسؤولين عراقيين متعاطفين باستخدام الأجواء العراقية ووسائل النقل الحيوية التي تربط الإيرانيين مع حلفائهم في سوريا.

لقد كانت هذه المحاورة الخاصة بين البروجردي والعبادي تتكرر في ذلك الوقت مع الكثير من المسؤولين وعلى مستويات مختلفة في الحكومة العراقية والمجتمع العراقي. وقام المسؤولون الإيرانيون من خلال هذه المراسلات بتوثيق عملهم لتعزيز الشراكات التجارية والمصالح الأمنية الإيرانية في العراق في الوقت الذي حصلوا فيه على عقود نفطية وتنموية في المناطق الكردية في الشمال ومشاريع تحلية المياه في الجنوب, حيث تم الحصول على الأخيرة بعد دفع رشوة تبلغ قيمتها ١٦ مليون دولار الى أحد أعضاء مجلس النواب العراقي وفقا لإحدى تلك الوثائق. وتظهر المراسلات أيضا كيف ان مسؤولين عراقيين عسكريين سابقين بما في ذلك افراد تم تدريبهم ودعمهم من قبل الولايات المتحدة خلال الاحتلال, تعرضوا للضغط من اجل خدمة المخابرات الإيرانية, حيث وصف أحد هؤلاء ذلك بالقول ان نه كان مجبر على التعاون للحفاظ على حياته.

ان فوائد الحرب بالنسبة لإيران لم تكن في مجال الامن والسياسية فقد. فالعراق هو مقر للعديد من المراقد المقدسة للمسلمين الشيعة, والتي لاحظت المراسلات بانها فتحت للسياحة والنفوذ الإيراني. ويغطي ارشيف وثائق وزارة الاستخبارات والامن الإيرانية غالبا تقارير فردية لمحادثات ونشاطات استخبارية تم تنفيذها من قبل وكلاء إيرانيين في داخل العراق. ولكن بالمجمل, تصور هذه الوثائق النفوذ الإيراني السياسي والأمني وحتى الثقافي الواسع على المجتمع العراقي في ضوء الفراغ الذي خلقه الغزو الأمريكي.

هذه الصورة للصعود الإيراني لا تعكسها فقط الوثائق الاستخبارية الإيرانية فقط. فلقد توصلت دراسة ضخمة من مجلدين نشرت في ٢٠١٩ من قبل كلية الحرب العسكرية الامريكية الى نفس الاستنتاج, ذاكرة بان «يبدو ان إيران أكثر جرأة وتوسعية هي المنتصر الوحيد» من هذا الصراع. هذه الدراسة هي النظرة الأكثر شمولية التي صدرت حتى اللحظة بخصوص تكاليف وتداعيات الحرب من وجهة نظر الجيش الأمريكي. البعض من هذه التكاليف واضح وغني عن التعريف: الالاف من الأمريكيين قتلوا خلال المعارك بعد ان تحولت مهمة البحث عن أسلحة الدمار الشامل الى حملة لمكافحة التمرد والى حرب أهلية. لكن وبالرغم من ان العبء الأكبر من هذه الحرب تحمله عدد صغير من الأمريكيين الذين شاركوا فيها بشكل مباشر, الا ان الحرب كان لها تأثيرات أكبر على المجتمع الأمريكي والتي يمكن الشعور بها حتى يومنا هذا.

«يمكن ان تكون حرب العراق واحدة من أكثر الصراعات المؤثرة في التاريخ الأمريكي. لقد حطمت هذه الحرب التقليد السياسي الراسخ والذي يقف بالضد من الحروب الاستباقية, « كما ذكر مؤلفو الدراسة الصادرة من كلية الحرب. «في الفترة التي أعقبت الحرب مباشرة, مالت كفة السياسة الامريكية الى الاتجاه المعاكس مع ترسيخ الشك حول التدخلات الخارجية.»

العراقيون أنفسهم عانوا بشكل كبير من الحرب: ملايين فقدوا حياتهم, او أصيبوا او تعرضوا للنزوح نتيجة للغزو والصراع الأهلي الذي اعقبه. ان ظهور التنظيم الإسلامي السني المتطرف داعش والذي كانت الوثائق الاستخبارية الإيرانية قد ناقشته بشكل مطول كان نفسه نتيجة للفوضى

التي سادت بعد غزو العراق, بما في ذلك الانتهاكات للميليشيات الإيرانية المارقة المدعومة من إيران. في نفس المحاورة التي جرت عام ٢٠١٥ بين البروجردي ورئيس الوزراء الأسبق حيدر العبادي, عبر ضابط المخابرات الإيراني عن رأيه بالقول «يجد السنة اليوم أنفسهم في اسوء ظروف يمكن تصورها بعد ان خسروا ثقتهم بأنفسهم,» مضيفا بالقول بأنهم مشردون ومدنهم مدمرة والمستقبل امامهم لا يزال مجهولا.»

الواقع المأساوي لسنة العراق اقلق الاخرين في داخل المؤسسة الاستخبارية الإيرانية, والتي حذرت من ان الكثير من السنة الذي يعانون من مجازر كبيرة على يد قوات الامن العراقية والمليشيات تم دفعهم ليس فقط للترحيب بداعش فحسب وانما بأعدائهم الإيرانيين أيضا.

«السياسات الإيرانية في داخل العراق أعطت شرعية الى الأمريكيين للعودة الى العراق,» يذكر أحد ضباط المخابرات الإيرانية بأسى. «الناس والأحزاب التي كانت تقاتل الولايات المتحدة من الجانب السني يتمنون الان ان تعود ليس أمريكا فقط وانما إسرائيل أيضا لتخليصهم من إيران.»

في نهاية المطاف, تم تدمير داعش نتيجة لتحالف ضمني بين الحكومة العراقية والولايات المتحدة وإيران والبيشمركة الكردية والتي اشتركت لقتال التنظيم ولاستعادة الأراضي التي يسيطر عليها. اما اليوم, فلا تزال إيران هي اقوى لاعب خارجي داخل العراق. بالرغم من قيامها بتحقيق هدف كانت تسعى الى تحقيقه منذ الحرب العراقية الإيرانية في الثمانينات ـ ويتمثل بممارسة السلطة داخل العراق ودمج المناطق ذات الأغلبية الشيعية تحت مجال النفوذ الإيراني ـ لقد ثبت بان النصر الإيراني لم يكن مبهجا على العديد من الصعد.

خلال المظاهرات التي خرجت بالضد من الفساد الحكومي في العراق في عام ٢٠١٩, وجه العراقيون اللوم في الكثير من الأحيان الى إيران وحلفائها بالإضافة الى الولايات المتحدة, بأنهم السبب وراء الواقع الرديء الذي تعيشه البلاد. في عام ٢٠٢٠, تعرض الجنرال الإيراني قاسم سليماني, أحد مهندسي السياسة الإيرانية في العراق والذي تم توثيق دوره بالتفصيل في أرشيف وزارة الاستخبارات والامن الإيرانية, الى الاغتيال في ضربة جوية لطائرة أمريكية مسيرة بالقرب من مطار بغداد, بعد سلسلة من الهجمات

الانتقامية المتبادلة بين القوات الامريكية والميليشيات المدعومة من إيران في البلاد.

بالرغم من السلام النسبي الذي أعقب هزيمة داعش, لا زال العراق برميل بارود قابل للانفجار في أي لحظة مع انتشار البطالة والتدهور البيئي والفقر والذي لا تستطيع او لا ترغب النخبة الحاكمة, الموسومة من قبل العراقيين كسراق ودمى بيد الدول الأجنبية, بإيجاد علاج له. بعد مرور عقدين على غزو طلائع القوات الامريكية العراق, تواجه إيران تحدياتها الخاصة المتمثلة بانعدام الاستقرار الداخلي والتأثير الاقتصادي لحملة العقوبات الدولية التي تقودها الولايات المتحدة والتي دمرت الاقتصاد الإيراني.

ولكن, قدر تعلق الامر بالحرب الخفية بين إيران والولايات المتحدة في العراق, ترى النخب الإيرانية على الأرجح بانها قد انتصرت ـ وان كانت تكلفة هذا النصر كبيرة عليهم وعلى الأمريكيين والعراقيين على حد سواء.

الملاحظات:

- تزايد النفوذ الإيراني في العراق بعد الغزو الأمريكي للبلاد في عام ٢٠٠٣ بسبب الفراغ الأمني والمؤسساتي الذي اوجده الغزو.
- ان العلاقات الوطيدة التي تتمتع بها ايـران مع النخب السياسية الشيعية التي قضى قسم كبير منها فترات طويلة من حياتهم في ايران خلال فترة حكم نظام صدام حسين ساهمت في تعزيز النفوذ الإيراني في البلاد وتغلغله في الكثير من المفاصل الأمنية والاقتصادية والثقافية.
- ساهم تعاظم التنافس السياسي والاستراتيجي بين الولايات المتحدة وايران في المنطقة لتحويل العراق الى منصة وميدان لتحقيق المكاسب بين الطرفين, الا ان الكفة رجحت الى صالح ايران بعد مرور عشرين عاما على الاحتلال الأمريكي للعراق.
- تسبب الاتساع في النفوذ الإيراني في العراق وتأثيره على المصالح العراقية في خلق ردة فعل شعبية عنيفة تدين الدعم الإيراني للنخب المتهمة بالفساد من قبل الشارع العراقي.

المياه والنفط ومستقبل المناخ في العراق بعد عام ٢٠٠٣

الكاتب:

زينب شكر

أستاذ مساعد في علم الاجتماع في جامعة سام هيوستن ـ الولايات المتحدة الامريكية

المصدر:

مشروع الشرق الأوسط للبحوث والمعلومات بالتعاون مع المبادرة العراقية الإعلامية المستقلة «جمار»

https://translate.google.com/?sl=en&tl=ar&op=translate

التاريخ:

29 اذار 2023

ترجمة وتحرير:

المعهد العراقي للحوار

ملخص تنفيذي

منذ عام 2003 يواجه العراق مختلف الأزمات، لكن كثيراً ما أهملت الظروف البيئية لصالح وضع الدولة الاقتصادي والسياسي. وبعد مضي عشرين عاماً نجد العراق في وضع أكثر هشاشة في ما يخصّ البيئة، بل ربّما أكثر من أيّ وقت مضى.. عن التغيّرات المناخية والنفط وسياسات الدول. لا تدور هشاشة العراق المناخيّة حول شحّ المياه فحسب إنما كذلك حول وفرة النفط. لقد ساهمت صناعة النفط، بصفتها مصدر الدخل والثروة الرئيسي للنخبة السياسية في العراق، في إهمال أولويّة القضايا المناخيّة على العموم والبنية التحتية المائيّة تحديداً. تتجسّد أزمة العراق المناخيّة في مياه الشرب والأراضي الزراعية وصحّة سكّان العراق. لكنها أزمة إقليميّة كذلك كما هي عالميّة. على أيّ استجابة فعّالة إذاً أن تشمل تشابُك القضايا المناخيّة بمؤسسات اجتماعية أخرى ودور المجتمعات المدنية والمحلية والحاجة إلى الدبلوماسيّة المناخيّة الجيوسياسيّة. لكي تتمكّن الدولة من تقليص تأثير الصلة ما بين الهشاشة البنيوية والتغيّر المناخي وعدم الاستقرار، سيكون على العراق تنويع اقتصاده وإبعاده عن التبعيّة النفطيّة

بدأ الدمار البيئي في العراق قبل الغزو عام 2003 بسنوات. حيث تأرجح العراق ما بين أزمة وأخرى، طوال أربعين عاماً، فيما حطّمت الحروب والنزاعات الداخليّة بنية الدولة التحتية ومؤسساتها. أعقبت حرب إيران والعراق 13 سنة من العقوبات الاقتصادية القاسية، التي كانت قد فُرضت في تسعينيات القرن الماضي. وكان الغزو الأنجلو أمريكي للعراق قد خلّف البلاد في حالة من الفوضى السياسية والاقتصاديّة.

أثّرت هذه الصدمات على البيئة، فغيّرت مواقع مصادر المياه وفتّتت البنية التحتية القادرة على تقليص الضرر البيئي وسمحت باستخراج غير منظم للنفط، وحوّلت العراق -الذي لطالما عانى من مواسم قحط وحرّ شديدين- إلى أكثر الدول عرضةً للتغيّر المناخي في الشرق الأوسط. ابتداءً بالجفاف والعواصف الرمليّة ومروراً بالأمراض المزمنة المرتبطة بالتلوّث السامّ المنبعث من حقول النفط في الجنوب، من الواضح أنّ الظروف المناخيّة في العراق قد تفاقمت في السنوات الأخيرة. وتصبح هذه النزعة مدمّرة بشكل خاص عندما تقترن بالتدهور العام في قدرات الدولة وإمكاناتها المؤسّساتيّة عقب 2003. وقد أدّت الاضطرابات السياسية والاجتماعيّة التي تجعل الأزمة المناخيّة ملحّة للغاية إلى إهمال البحث المناخي لصالح ما يعدّ على أنه تهديدات أكبر، وذلك على الرغم من ترابط هذه المصاعب كلها. وفعلاً، فإنّ حالة حكومة العراق ومآزقها الاقتصادية والجيوسياسيّة ليستا مسألتين منفصلتين، بل هما ما يحرّك هشاشة المناخ في العراق اليوم، الأمر الذي ينعكس في أهمّ مصادر البلاد: المياه والنفط.

صعود الأهوار وترديها في العراق

شهد العراق أكثر مواسمه جفافاً منذ عقود في السنتين الماضيتين، فقد تجاوزت درجات الحرارة 120 درجة فاهرنهايت (حوالي 50 درجة مئوية). وفيما تستمرّ درجات الحرارة بالارتفاع، فإن مخزون المياه ما فتئ ينخفض، ما تسبّب بأسوأ أنواع الجفاف منذ أربعين عاماً. يقدّر المسؤولون العراقيّون أنّ مستوى مخزون المياه قد انخفض إلى النصف هذا العام،

IRAQ COPY

ويعود ذلك جزئيّاً إلى التغيّرات في أنماط الطقس، لكن كذلك إلى أفعال الـدول المجاورة، مثل تركيّا، حيث تحدّ مختلف مشاريع السدود من مستوى تدفّق نهري دجلة والفرات. على سبيل المثال، يُقدَّر أنّ تفعيل سدّ "إيليسو" في تركيّا، وهو مشروع بناء عملاق يمتد على طول أكثر من 1.5 كيلو متر مربع على نهر دجلة، قد قلّص حصّة العراق في مياه النهر بـنحو 60 بالمئة. ونتيجة لانخفاض مستوى تدفّق المياه، جفّ قسم كبير من المناطق الرطبة في العراق هذا العام، مخلفا نفوق الكثير من حيوان الجاموس ومشرّدًا المجتمعات المحلية.

وقد استهدف صدّام حسين الأهوار ذاتها الآخذة في الاختفاء الآن، في أعقاب الحرب الايرانيّة العراقيّة والانتفاضة الشعبانية ضدّ الحكومة عام ١٩٩١. اتّهم صدّام حسين عرب الأهوار بمساعدة المتمرّدين في الهروب من الجيش العراقي. بالإضافة إلى قصف المنطقة في أثناء الحرب، حاولت الحكومة تجفيف الأهوار. وكان السبب المزعوم هو تحويل هذه المناطق إلى أراض زراعية مرويّة، وذلك عبر بناء السدود والحواجز المائية. لكن قلّصت قنوات مثل "نهر الازدهار" وقناة "أم المعارك" وقناة "الولاء للقائد" مخزونات المياه لهذه المجتمعات العريقة، فجفّفت الأهوار وهجّرت السكّان المحلّيين الذين سكنوا هذه الأرض لأجيال.

وبعد عام 2003، تعافت الأهـوار بعض الشيء بفضل جهود ترميم ضخمة ساهمت فيها مجموعات دوليّة مثل "برنامج الأمم المتحدة للبيئة" وجهات شريكة محلّيّة. لكن نتيجة لدرجات الحرارة القصوى وموجات الجفاف القاسية ومشاريع السدود التي تنشئها الحكومات المجاورة في منبع النهرين، قد يجفّ مصدرا المياه العذبة الأساسيّان تماماً بحلول عام 2040 إن لم تُتّخذ أيّ إجراءات لمنع ذلك. وعلى العموم، إن لم تُعالَج التحدّيات هذه فمن المتوقّع أن تكبر الفجوة بين مخزون المياه والطلب عليها من حوالي 5 إلى 11 بليون متر مكعّب بحلول عام 2035.

نتيجة لارتفاع درجات الحرارة وموجات الجفاف الحادّة، شهدت السنوات الماضية كذلك ارتفاعاً في وتيرة وحدّة العواصف الرمليّة والغباريّة. وفق وزارة البيئة العراقيّة، والتي تأسّست ما بعد عام 2003، ارتفع عدد أيّام العواصف الغبارية من 243 إلى 272 يوماً في السنة مقارنة بالعقد

الماضي. وعاش العراق عشر عواصف رمليّة في قرابة الشهرين في 2022، بالمقارنة مع ما كان معدّله عاصفة إلى عاصفتين في السنة في العقود الماضية.[2]

وفيما تسوء الظروف المناخيّة مع الوقت، سيتضرر اقتصاد العراق، وخاصةً في القطاع الزراعي. يعتمد الإنتاج الغذائي في العراق على زراعة أصحاب المزارع الصغيرة. ويعتمد المزارعون على أساليب ريّ قديمة الطراز ترتكز على أساليب الزراعة البعليّة، ما يجعل الكثير من الفلاحين بمواجهة الجفاف، فيما تتراجع مستويات هطول الأمطار.

إضافةً إلى ذلك، لقد أدّت الظروف المناخية المتردّية مصحوبة بإهمال البنية التحتية إلى ارتفاع نسبة التصحّر، ما يؤثّر حاليًا في حوالي 39 بالمئة من مساحة العراق. نتيجة لذلك، تخسر الدولة حوالي 100 كيلومتر مربّع من الأراضي الزراعية سنوياً.

يجبر التصحّر المزارعين على التخلّي عن أراضيهم والهجرة إلى مراكز حضرية مكتظة، حيث تكون فرص العمل محدودة في قطاع عام متضخّم، ما يدفع كُثراً إلى الانخراط في الاقتصاد غير القانوني وغير الرسمي.

لقد زاد الارتفاع في وتيرة العواصف الرملية والغبارية وحدّتها كذلك من أمراض الجهاز التنفسي طويلة الأمد لدى السكّان. في عام 2022، ووفق وزارة الصحّة، أُدخل عشرة آلاف شخص إلى المستشفى نتيجة للعواصف الرمليّة. ومن المرجح أن تكون الأرقام هذه أعلى في أرض الواقع، وألّا يكون حجم الأزمة الحقيقي قد سُجّل، بسبب نقص في الإحصائيات والأبحاث الرسمية.

اعتماد العراق على النفط وقابليّته للتأثّر بالمناخ

لا تدور هشاشة العراق المناخيّة حول شحّ المياه فحسب إنما كذلك حول وفرة النفط. لقد ساهمت صناعة النفط، بصفتها مصدر الدخل والثروة الرئيسي للنخبة السياسية في العراق، في إهمال أولويّة القضايا المناخيّة على العموم والبنية التحتية المائيّة تحديداً.

يعتمد اقتصاد العراق على النفط. في العقد الماضي، مثّل قطاع النفط أكثر من 99 بالمئة من صادرات العراق و42 بالمئة من الناتج المحلّي

الإجمالي. يزيد اعتماد العراق على النفط من هشاشة المناخ في البلاد، ويعود ذلك في جزء كبير منه إلى حرق الغاز – حرق الغازات الطبيعية المرتبطة باستخراج النفط، فينبعث منه خليط شديد التلويث مُركّب من ثاني أكسيد الكربون والميثان والسخام الأسود إلى البيئة المحيطة.

يلتقط القطاع قرابة النصف فقط من الثلاثة ملايين الأقدام المكعّبة من الغاز المنتَج يومياً من استخراج النفط ويعالجها، ما يجعل العراق ثاني أكبر دولة حارقة للغاز ما بعد روسيا. يبعث العراق حوالي 30 مليون طنّ من ثاني أكسيد الكربون في السنة، ما يمثّل 10 بالمئة من الغازات الدفينة المنبعثة في العالم بسبب الحرق.

مع فشله في تطوير بنية تحتية قادرة على احتجاز الغاز، لا يساهم العراق في انبعاثات الكربون العالميّة فحسب، إنما يساهم كذلك – مع ما ينبعث من كيماويّات سامّة عن الغاز المحروق، مثل البنزين – في زيادة تشكّل الغيوم السامة والأمطار الحمضيّة. وتتغلغل هذه في الأرض وتذيب العناصر الغذائية الأساسيّة مثل المغنيزيوم والكالسيوم، والتي تُعدّ ضروريّة للتطوّر الزراعي والحفاظ على الأراضي الزراعيّة. والأمطار الحمضيّة مسؤولة عن خلط التربة بالألومنيوم، فتحدّ من نموّ النباتات الصحية. كما تتسرّب المياه الملطّخة بالنفط والمواد السامة الأخرى مباشرةً إلى مصادر المياه الطبيعية، فتلوّثها هي الأخرى في العمليّة هذه. وتعدّ مدن وبلدات العراق الجنوبيّة – مثل نهران عمر في محافظة البصرة – حيث نجد معظم حقول النفط في العراق، عرضة بشكل خاصّ للكوارث البيئية هذه.

وفي نهران عمر، توفّي أو عانى ما يعادل نسبة 6 بالمئة تقريباً من السكّان البالغ عددهم 1500 نسمة من السرطان أو من تعقيدات صحية مرتبطة بذلك؛ ولم يكن سن معظم الذين عانوا من التعقيدات الصحية أكثر من 25 عاما. وبالتالي، فعلاوة على الخطر البيئي، يرتبط كلّ من إنتاج النفط وحرق الغاز والمصانع البتروكيماوية ورواسب الأورانيوم من الأسلحة التالفة بزيادة مخاطر الإصابة بالأمراض، مثل الربو وارتفاع ضغط الدم وبعض أنواع السرطان، وتحديداً سكّان المناطق القريبة من حقول النفط.

وفي ما عدا ذلك، وعندما تُنشأ الآبار، توظّف الشركات عادةً عددا قليلا من السكان المحلّيين للعمل في الحقول، فتترك السكّان ليعانوا من

التبعات البيئيّة والصحية من دون الاستفادة من أيّ منافع اقتصادية. وفق التقارير الميدانيّة التي تعدّها صحيفة "طريق الشعب"، تميل شركات النفط إلى توظيف العمّال الأجانب. ويعمل حوالي 100 ألف عامل أجنبي في صناعة النفط، وغالباً ما يتلقّون بدلًا أكبر ممّا يتلقّاه العامل العراقي.

غالباً ما يقلّل المسؤولون العراقيّون عدد الكتل المرضيّة المرتبطة بالتلوّث في أنحاء الدولة في أحاديثهم، ويحدّون من قدرة الوصول إلى الأرقام والبيانات الدقيقة.[6] وذلك بسبب افتقار الدولة للقدرة على تطوير الأدوات التي تجمع البيانات، وكذلك محدودية شفافيّة المعلومات في كلّ ما يخصّ قطاع الطاقة والمخاوف البيئية.

على الرغم من التأثير المؤذي للتبعيّة النفطيّة، لم تكن الدولة على استعداد للتعاطي مع المشكلة. وكثيرا ما تساهم أهمّية النفط -بصفته المصدر الأساسي لإيـرادات الدولة- في الحفاظ على النظام السياسي الراهن واللاعبين المؤثرين فيه. تسيطر الدولة على الإيرادات من صادرات النفط، فيما تسعى الجهات الفاعلة السياسية التي تستفيد من المصادر، التي تنهبها عبر الفساد والصادرات النفطية، إلى الحفاظ على الجهاز السياسي والاقتصادي الذي يصبّ في مصلحتها أكثر من مصلحة غيرها.

تقترن الإرادة السياسية المحدودة بعقود من تآكل البنية التحتيّة وتراجع القدرة المؤسساتية فتمنعان التقدّم الجادّ. على سبيل المثال، إن تمكّن العراق من الاستثمار في البنية التحتية لاحتجاز الغاز المحروق واستخدامه، سيتمكّن من تقليص التأثير المناخي وكذلك من التمتّع بإمكانيّة إمداد ثلاثة ملايين منزل بالكهرباء، ما سيخفّف من النقص المزمن بالكهرباء. كما سيعني الاستثمار في البنية التحتية الغازيّة تخلُّص العراق من تبعيّته للغاز الإيراني لتوليد الكهرباء، وخاصّةً أثناء شهور الصيف الطويلة. منذ عام 2018، يحصل العراق على إعفاءات من العقوبات الأمريكيّة فيما يخصّ استيراد الغاز الايراني. وتعتبر هذه التبعية حبل نجاة للاقتصاد الإيراني الذي يعاني من الصعوبات. وبالتالي، لا تهتمّ إيران ولا وكلاؤها في العراق من جهة تطوير بنية تحتيّة أفضل له.

وحتّى عندما بذلت المساعي للتقليص من التأثير السلبي للإنتاج النفطي وحرق الغاز، منعت البنى التحتية البالية ومحدودية قدرات الدولة

IRAQ COPY

التقدّم الحقيقي. على سبيل المثال، وثّقت وزارة البيئة العراقية – والتي دُمجت مع وزارة الصحة قبل خمسة أعوام – الأذى الذي تتسبب به التبعية النفطية وحرق الغاز على الظروف البيئيّة ورفاهية السكّان. حاولت الوزارة فرض الغرامات على "شركة نفط البصرة" بسبب انتهاكاتها الكثيرة لحرق الغاز بمعدل يتجاوز الحدود المنصوص عليها في القانون. لكنّ الدولة تفتقر إلى الإمكانات لتطبيق القواعد هذه ولتوفير الآليات والموارد الضروريّة لتحديث انتاج النفط. وبالفعل، أقرّ كبير المهندسين في "شركة نفط البصرة" أنّ دفع الغرامة سيكون أقلّ كلفة من الاستثمار في بنية تحتيّة قادرة على معالجة الغاز المحروق.

و"شركة نفط البصرة" ليست الوحيدة في ذلك. لقد استفادت شركات نفط دوليّة، مثل شركة "البترول البريطاني" (BP) على مدى عقود من الثغرات الموجودة في قواعد إعداد التقارير عن الانبعاثات – في سبيل توفير الملايين من الدولارات– في الوقت الذي تبعث هي الغازات السامّة إلى الغلاف الجوّي. مثلًا، منذ عام 2009، كانت شركة "البترول البريطاني" هي المتعاقد الأساسي في "حقل الرميلة" – وهو أحد أكبر حقول النفط في العالم ومسؤول عن حوالي ثلثي إنتاج النفط في العراق. وفق تقرير لمنظّمة «غرين پيس» في عام 2021، حرق حقل "الرميلة" حوالي 3,39 بليون متر مكعّب من الغاز، فبعث 9,5 مليون طنّ من ثاني أكسيد الكربون. على الرغم من جني شركة "البترول البريطاني" ما يقارب 358 مليون دولار من الربح ما بعد الضريبة من هذا الحقل، لا تذكر الشركة الانبعاثات الصادرة عن حقل الرميلة في تقريرها السنوي عن الانبعاثات لأنّها تصنّف الحقل بصفته "منشأة غير مشغَّلة" – ما يعني أنّ المنشآت يفعّلها أي شخص آخر عدا الكيانات التابعة للشركة نفسها.

لكنّ المفعّل الرسمي للحقل كان شركة "البترول البريطاني" لغاية حزيران 2022، أي إلى أن أسّست شركة "بترول بريطانيا" و"پترو الصين" و"شركة البصرة للطاقة" لاستلام تشغيل الحقل، فيما تبقى الشركة نقطة التواصل الأساسيّة. لو شملت الشركة حقل الرميلة في تقاريرها لكانت انبعاثاتها السنوية لعام 2021 ستتضاعف.

IRAQ COPY

في عام 2021، وقّع البنك الدولي و"شركة غاز الجنوب" العراقيّة الحكوميّة وشركة "شيل" وشركة "ميتسوبيشي" على صفقة بقيمة 360 مليون دولار لمساعدة العراق في السيطرة على أزمة الحرق في حقول نفطه الجنوبيّة، لكنها لم تحقق كثيراً من التقدّم منذئذٍ. وبالمثل، في أيلول 2021، أقرّ العراق صفقة بقيمة 27 مليون دولار مع الشركة الفرنسيّة "توتال إينيرجيز". من المفترض بالصفقة إتاحة استثمار فرنسا في حقل نفط البصرة لمدّة 25 سنة وتطوير مختلف مشاريع البنية التحتية التي تهدف إلى انتاج طاقة أنظف وسيطرة أكبر على حرق الغاز. لكنّ العقبات البيروقراطيّة والأزمات السياسية – مثل الطريق المسدود الذي وصلته انتخابات عام 2021 قد أعاقت استكمال الصفقة.

الخطوات المقبلة

منذ عام 2003 يواجه العراق مختلف الأزمات، لكن كثيراً ما أهملت الظروف البيئية لصالح وضع الدولة الاقتصادي والسياسي. وبعد مضي عشرين عاماً نجد العراق في وضع أكثر هشاشة فيما يخصّ البيئة – وربّما أكثر من أيّ وقت مضى.

تتجسّد أزمة العراق المناخيّة في مياه الشرب والأراضي الزراعية وصحّة سكّان العراق. لكنها أزمة إقليميّة كذلك كما هي عالميّة. على أيّ استجابة فعّالة إذاً أن تشمل تشابُك القضايا المناخيّة بمؤسسات اجتماعية أخرى ودور المجتمعات المدنية والمحلية والحاجة إلى الدبلوماسيّة المناخيّة الجيوسياسيّة. لكي تتمكّن الدولة من تقليص تأثير الصلة ما بين الهشاشة البنيوية والتغيّر المناخي وعدم الاستقرار، سيكون على العراق تنويع اقتصاده وإبعاده عن التبعيّة النفطيّة، بالإضافة إلى الاستثمار في المساعي لإزالة الكربون وفي بنية تحتيّة للطاقة أنظف وفي تناول التأثيرات المادية والسياسية لهذا التحوّل. وتكمن خطوة هامّة أخرى في وضع مصلحة أكثر المجتمعات المحلية تضرّرًا من التغيّر المناخي ومعرفتها في صميم صنع القرارات.

الملاحظات:

- الواقع المناخي والبيئي في العراق يعاني من التدهور والتراجع جراء عقود من الحروب والحصار والعقوبات والصراعات الاهلية, وفاقم اثاره الإهمال وسياسات الهدر والتقادم في منظومات الري والمياه والتجاوز على حقوق العراق المائية الذي أعقب الغزو الأمريكي لعام ٢٠٠٣.
- تصاعدت حدة الاثار السلبية للتغيرات المناخية والتي تجسدت بالارتفاع الحاد بدرجات الحرارة والجفاف وزيادة موجات العواصف الترابية وزيادة ملوحة المياه والتربة وموت الأراضي الزراعية.
- يستدعي التخفيف من حدة اثار التغيرات المناخية عل الانضمام والمشاركة بالجهود الإقليمية المنصبة نحو تحقيق هذا الهدف ومعالجة الاسباب والعوامل المساهمة تفاقمها.
- الاستعانة بالخبرات الدولية والاستفادة من التجارب الاقليمية الناجحة في مجال مكافحة التصحر والتشجير.
- التعجيل بتفعيل الخطط والمشاريع الرامية للحد من حرق الغازات المصاحبة لاستخراج النفط والإفادة منها والحد من الاثار البيئية الكارثية الناجمة عن احتراق هذه الغازات
- اطلاق برنامج استراتيجي شامل طويل الامد, خاص بالتشجير ومكافحة التصحر,ومحكوم بسقوف زمنية واضحة, تخصص له موارد مالية تثبت في الموازنات المالية للسنوات القادمة.

IRAQCOPY
Iraq In Global Think Tanks

نشرة تخصصية محدودة التداول يصدرها المعهد العراقي للحوار في بغداد وتتركز مهمتها في ترجمة اهم ما تتناوله مراكز التفكير العالمية حول العراق وتقوم ايضا بترجمة اشياء مهمة يعتقد فريق العمل ضرورة اطلاع صانع القرار عليها.

ونود ان نشير هنا الى مجموعة امور: -

الامر الاول: تتالف كل ترجمة من:

- **ملخص تنفيذي**: وهو خلاصة الترجمة حسب كاتبها ويقوم المعهد فقط بترجمتها وتلخيصها ولا يتصرف بافكارها ومفرداتها.
- ترجمة نص المادة مع الاشارة الى الفقرات المهمة عبر تظليلها باللون الغامق.
- **الملاحظات والتوصيات**: وهي تمثل راي المعهد ورؤيته للموضوع. وليس بالضرورة تبنيه للفكرة بل هو خلاصة ما وصل له راي المترجم والباحث.

الامر الثاني: يقوم المعهد بترجمة النص كما هو، فلا يعني ان المعهد يتبنى رأي الكاتب.

الامر الثالث: ان هذه النشرة تخصصية وترسل فقط لمجموعة محدودة جدا من صناع ومتخذي القرار في العراق. ولا يجوز نشرها شرعاً وقانوناً الا باذن من مدير المعهد حصراً.

الامر الرابع: يسر المعهد استقبال ملاحظاتكم وتصويباتكم وانتقاداتكم البناءة. على البريد الالكتروني ورقم الهاتف المثبتان على صفحات النشرة.

الامر الخامس: المعهد مستقل ماليا واداريا بشكل كامل ولا يستقبل اي تبرعات او معونات.

Iraqi Institute for Dialogue
للحوار

IRAQCOPY

Iraq In Global Think Tanks